

# شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا

شركة مساهمة مصرية طبقاً لإحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١



مكتب رئيس مجلس الإدارة

السادة/ البورصة المصريه

تحية طيبه وبعد/...

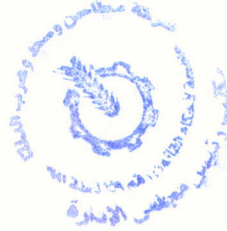
نتشرف بأن نرسل لسيادتكم الاتي:-

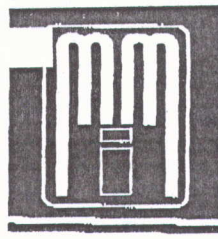
- تقرير مراقب حسابات الشركة عن القوائم الماليه في ٣١/١٢/٢٠٢٤ طبقاً لقرار وزير الأستثمار ورقم (١١٠ لسنة ٢٠١٥)

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ....

مدير علاقات المستثمرين

"محاسب/ عرفات بدراوى راغب"





## تقرير الفحص المحدود

إلى السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة  
شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا  
"شركة مساهمة مصرية"

### المقدمة

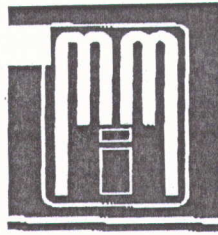
قمنا بأعمال الفحص المحدود للمركز المالي المرفق لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى، والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية، وتتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

### نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للمنشأة والمؤدي بمعرفة مراقب حساباتها" يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسنولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبيدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

### أساس إبداء استنتاج متحفظ

- ١) عدم قيام الشركة بتعديل المادة رقم (٧) من النظام الأساسي للشركة وفقاً لآخر تعديلات على هيكل المساهمين.
- ٢) تبين لنا مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (٢) "المخزون" فقرة رقم (٩) الخاصة بقياس المخزون والذي تبلغ قيمته ٩٧,٥٩٥ مليون جنيه مصري، والتي تبين أنه "يقاس المخزون على أساس التكلفة أو صافي القيمة الاستردادية أيهما أقل" حيث قامت الشركة بذلك في تقييم مخزون الإنتاج التام فقط دون باقي عناصر المخزون، ويتعين على الشركة الالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٢) في تاريخ القوائم المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.



**MOHAMED M. ISMAIL**  
Chartered Accountant & Tax Expert

**محمد محمد إسماعيل**  
محاسب قانوني و خبير ضرائب

(٣) تبين لنا اثبات المخزون بالقيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بمبلغ (٩٧,٥٩٥ مليون) جنيه مصري دون اجراء جرد فعلي حيث تتبع الشركة نظام جرد المخزون سنوياً في ٦/٣٠ من كل عام وتم تقييم المخزون وفقاً للأسس المتبعة في الأعوام السابقة، كما تبين لنا وجود مخزون قطع غيار راكد وبطيء الحركة بالمخازن بقيمة قدرها (نحو ٢٧٠,٨٦٤ ألف) جنيه مصري (وفقاً لحصر الشركة)، ويتعين العمل على التصرف الاقتصادي في هذا المخزون بما يعود بالنفع على الشركة مع إعادة تقييم المخزون الراكد وفقاً للتكلفة أو صافي القيمة الاستردادية أيهما أقل وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) "المخزون" فقرة (٣٤)، وكذلك عدم شراء أي أصناف متوافر لها أرصدة بالمخازن وقت الشراء وكذلك العمل على استخدام الأصناف الموجودة بالمخازن ولم يتم صرفها منذ فترات.

(٤) تبين لنا مخالفة الفقرة رقم (٥٠) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة وإهلاكاتها"، التي تنص على أنه "يجب أن توزع القيمة القابلة للإهلاك لأصل ثابت على أساس منتظم على مدار العمر الإنتاجي المقدر للأصل"، حيث قامت الشركة باحتساب اهلاك بنسبة ١٠٠٪ للوحة كهرباء ٥٠٠ ك كاملة بالمشتملات لمطحن العاشر - قطاع الغربية والتي تم شراؤها بتاريخ ١٤ نوفمبر ٢٠٢٤ بقيمة ١٦٥٧١٥ ج.

(٥) تبين لنا إقفال أرصدة بمبلغ ١١٥٩٤٤٢,٥٣ جنيه مصري ضمن حسابات دائنة أخرى (تأمين للغير) في حساب الأرباح المرحلة، وفقاً للمذكرة المعتمدة من رئيس قطاع الحسابات والمراجعة والتي أفادت أن هذه الأرصدة عبارة عن أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات ولا يوجد مطالبات بها أو تعامل مع تلك الجهات، مع احتفاظ إدارة الشركة ببيان بأصحاب هذه الأرصدة، وطبقاً للمادة رقم (١٤٧) تزول إلى الخزنة العامة جميع المبالغ والقيم المالية التي سقط حق أصحابها فيها بالتقادم بحكم بات وتكون مما يدخل ضمن الأنواع المبينة بعد:

.. -١

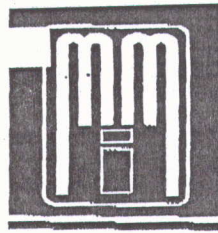
.. -٢

.. -٣

٤- كل مبلغ يدفع على سبيل التأمين لأي سبب كان إلى أي شركة مساهمة أو هيئة أو جهة عامة أو خاصة.

وتلتزم الشركات والبنوك والمنشآت والهيئات وغيرها من الجهات المنصوص عليها في هذه المادة بأن توافي المصلحة في ميعاد لا يجاوز آخر مارس من كل سنة ببيان عن جميع الأموال والقيم التي لحقها التقادم خلال السنة السابقة وألت ملكيتها إلى الحكومة طبقاً لهذه المادة وعليها ان تورد المبالغ والقيم المذكورة إلى الخزنة العامة خلال الثلاثين يوماً التالية لتقديم هذا البيان.

(٦) تبين لنا توقف رصيد أقساط بيع أراضي مباحة لم تسلم (مطحن قشعمر بدسوق) بقيمة ١٥٩٤٤٧٦,٩٥ جنيه مصري ضمن حساب الالتزامات طويلة الاجل يتعين على إدارة الشركة دراسة أسباب التوقف وموافاتها بها.



**MOHAMED M. ISMAIL**  
Chartered Accountant & Tax Expert

**محمد محمد إسماعيل**  
محاسب قانوني وخبير ضرائب

(٧) تبين لنا مخالفة توصيات الجمعيات العامة المتتالية للشركة بموالة الشركة القابضة للصناعات الغذائية للحصول على القرارات المنظمة للتصرف في المبالغ التالية ضمن الالتزامات طويلة الأجل:

- بواقى الحصص النقدية منذ عام ٨٦/٨٥ حتى ٩١/٩٠ بقيمة ١٨٥٥٣٩٣,٢٧ جنيه مصري.
- حصة العاملين عن الخدمات المحلية والمركزية ١٥٪ بقيمة ٢٠٨٨٨٩١,٤٠ جنيه مصري.

(٨) تبين لنا عدم الالتزام بالإفصاح في القوائم المالية عن تحليل أرصدة حسابات دائنة للشركة الشقيقة وطبيعة تلك الأرصدة، ضمن إيضاح رقم (١٣) بمبلغ ٢,٥٠٥ مليون جنيه مصري، بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٥) "الأطراف ذوي العلاقة"، كما لم تفصح الشركة عن الإجراءات التي اتخذتها لاعتماد تلك المعاملات وفقاً للمتطلبات القانونية في هذا الشأن (عقود المعاوضة).

(٩) مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية" الفقرة رقم (٢٠) فيما يخص الفقرات (ب)، (ج)، (د)، (هـ)، حيث لم تقوم الشركة بعرض الفترات الدورية الحالية (فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤) مع الفترات الدورية المقابلة (الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣) وذلك بالنسبة للقوائم (قائمة الدخل، قائمة الدخل الشامل)، حيث تم عرض تلك القوائم على أساس مجمع من بداية السنة المالية فقط.

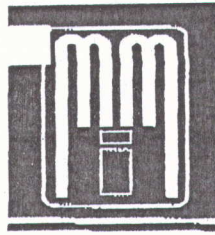
(١٠) وفقاً لقرار مجلس إدارة الشركة رقم (٢٢) في جلسته رقم (١٠) المنعقدة بتاريخ ٢٥ أغسطس ٢٠٢٤، قامت إدارة الشركة بالتعاقد مع مكتب الأستاذ/ محمد فريد محمود عيسى - المحامي، لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لمباشرة دعوى الاستئناف رقم ٢٩٦ لسنة ٤٨ ق، استئناف عالي طنطا، بخصوص قيام ملاك مطحن خالد بن الوليد بشيبن الكوم (ورثة يعقوب سابا) بالدعوى رقم ٢٠١٢/٢٧٣ بالمطالبة باستعادة أرض المطحن وآلاته.

هذا وقد قضت محكمة النقض بجلسة ٢٠٢٣/١١/١٩ بمساندة ما ادعاه الطاعنون بأن ملكية مورث المدعين قد أخذت غصباً وبدون تعويض يذكر، وقد أعيدت الدعوى لاستئناف شيبن الكوم والتي قامت بمسايرة الاتجاه الذي ذهبت إليه محكمة النقض والقضاء بإحالة الدعوى لمكتب الخبراء لإعادة تقدير قيمة الأرض بالقيمة الحالية والتي قد تصل الى مائة مليون جنيه.

ولم نواف بأية إفادة من القطاع القانوني حول تقدير قيمة الالتزام المالي المحتمل على الشركة لتحديد المخصصات المالية اللازمة لمواجهة أي التزامات قانونية محتملة، بما في ذلك الغرامات، الرسوم، والمصروفات إن وجدت، والتي قد تتحملها الشركة نتيجة لهذا النزاع القانوني.

(١١) تبين لنا عدم قيام إدارة الشركة بسداد المساهمة التكافلية التي بلغت قيمتها ٦٧٨١٣٠٧ جنيه مصري ضمن أرصدة الحسابات الدائنة للمصالح والهيئات عن العام المالي المنتهي في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤، كما لم تقوم الشركة باحتساب قيمة المساهمة التكافلية عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وأثبتتها بالفاتر، بالمخالفة للكتاب الدوري رقم (٤١) الخاص بضوابط تطبيق أحكام القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية رقم (٩٠٩) لسنة ٢٠١٨.

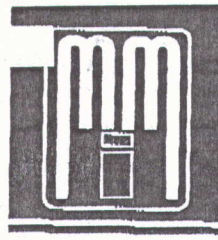
**MOHAMED M. ISMAIL**  
Chartered Accountant & Tax Expert



**محمد محمد إسماعيل**  
محاسب قانوني وخبير ضرائب

- (١٢) لم يتم اجراء التصفية الصفرية للصوامع والمطاحن والشون في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ للأقماح ملك الشركة والاقماح ملك الهيئة العامة للسلع التموينية، مما يستوجب على الشركة اجراء التصفية الصفرية.
- (١٣) عدم قيام الشركة بعمل المطابقة اللازمة مع الشركة القابضة للصناعات الغذائية عن أرصدة منظومة المكرونة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.
- (١٤) عدم اجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية، والشركة العامة للصوامع والتخزين على الأرصدة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.
- (١٥) مخالفة الفقرة رقم (٢٣) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) الخاص "أثار التغيرات في أسعار صرف العملات" على الرصيد الدولارى ببنك مصر والبالغ قيمته ١٠٩٢٥,٧٥ دولار أمريكي، بتقييمه وفقاً لأسعار صرف الدولار في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.
- (١٦) لم تقم إدارة الشركة بالالتزام بتطبيق متطلبات معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩، ولم تقم بتعديل السياسات المحاسبية والإفصاح عن أثر التطبيق على القوائم المالية، وهي كما يلي:
- لم تقم إدارة الشركة بإعداد دراسة للخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية" على الأصول المالية ولم تتمكن من القيام بإجراءات بديلة للتحقق من صحة تقييم أرصدة تلك الأدوات المالية في ذلك التاريخ.
  - لم تقم إدارة الشركة بالإفصاح الكافي على السياسات المحاسبية المتعلقة بإثبات الإيراد وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء".
  - لم تقم إدارة الشركة بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة المصري (٤٩) "عقود التأجير" حيث يحدد هذا المعيار المبادئ المتعلقة بالاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن عقود التأجير بهدف ضمان أن يقدم المستأجرون والمؤجرون معلومات ملائمة بطريقة تعبر بصدق عن تلك المعاملات، وتقدم هذه المعلومات أساساً لمستخدمي القوائم المالية لتقييم أثر عقود التأجير على المركز المالي والاداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة، ولم تتمكن عن طريق الإجراءات البديلة من التحقق من صحة واكتمال إيرادات ومضروفات الإيجارات.
- (١٧) تبين لنا عدم تضمن الإيضاحات المتممة الإفصاح عن تاريخ وسلطة اعتماد القوائم المالية طبقاً لمتطلبات الفقرة (١٧) من معيار المحاسبة المصري رقم (٧) "الأحداث التي تقع بعد الفترة المالية".

**MOHAMED M. ISMAIL**  
Chartered Accountant & Tax Expert



**محمد محمد إسماعيل**  
محاسب قانوني وفير ضرائب

### الاستنتاج المتحفظ

وفيما عدا تأثير الفقرات السابقة وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد إن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية.

### مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً

(١) تبين لنا مخالفة معيار التدفقات رقم (٤) فقرة رقم (٤٣)، (٤:٤) في الإفصاح عن المعاملات غير النقدية، حيث ينبغي استبعاد معاملات الاستثمار والتمويل التي لا تتطلب استخدام النقدية أو ما في حكمها من قائمة التدفقات النقدية، وينبغي الإفصاح عن مثل تلك المعاملات في مكان آخر في القوائم المالية بطريقة توفر كافة المعلومات الملزمة عن تلك الأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

(٢) تبين لنا عدم الالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية بالإفصاح في القوائم المالية عما يلي:

- عرض نصيب السهم في الأرباح بقائمة الدخل للفترة وفقاً للفقرة رقم (١٠٧)، وكذلك مخالفة الفقرة رقم (١١) من معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية".
  - وصف طبيعة وغرض كل احتياطي مدرج ضمن حقوق الملكية وفقاً للفقرة رقم (٧٩/ب).
- (٣) تبين لنا عدم الانتهاء من تسجيل أراضي بقطاع الغربية (شونة النصر)، وقطاع المنوفية (مطحن سرس اللبان القديم، مطحن المعداوى بمنوف)، وقطاع القليوبية (مخازن كفر الشيخ، مخبز بنها)، وقطاع البحيرة (مطحن كفر الدوار، مخزن كوم حمادة، مطحن دمنهور + المخبز + الصومعة) ويتعين سرعة الانتهاء من تسجيل الأراضي حفاظاً على أصول الشركة.

القاهرة في: ١٢ فبراير ٢٠٢٥

مراقب الحسابات

محمد محمد إسماعيل

